تحقيق

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

حكومة الإختصاصيّين بين فرص النجاح والتحدّيات هل تكون قادرة على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة؟

بعد اربع جلسات متتالية، نالت حكومة نواف سلام الثقة وحازت 95 صوتا، وبدأت اداء مهامها وسط ترقب دولي لتنفيذ الاصلاحات، وهو شرط اساسي لاطلاق مسار الدعم، لاسيما في ملف الاعمار. كما يعلق اللبنانيون عليها امالا كثيرة كونها تضم متمرسين، عمل العديد منهم في مؤسسات دولية مرموقة ويتمتعون بسجل غني

تعتبر حكومة الرئيس نواف سلام مرحلة جديدة، لاسيما في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة الحالية. وقد وضعت امامها مجموعة من التحديات التي من شأنها ان تحدد مصيرها وقدرتها على تحقيق التغيير. فهي، وبحسب المعطيات، تمثل نموذجا غير تقليدي في تاريخ الحكومات اللبنانية، وتشهد لأول مرة وجود وزراء من اصحاب الخبرة الواسعة في مجالاتهم. هذه الميزة تجعلها اكثر قدرة على التعاطي مع القضايا المعقدة والملحة. كما ان سلام انتقى وزراءه ووضع عليهم شرط عدم الترشح للانتخابات النيابية لمنع استغلال السلطة من اعضاء الحكومة في العملية الانتخابية، مما يعزز صدقيتها ويمنحها استقلالية اكبر في اتخاذ القرارات من دون التأثر بالمصالح السياسية الضيقة او التوجهات الحزبية. اذ ان هذه الخطوة تضمن ان يتم التركيز على تنفيذ الاصلاحات والاهداف التنموية بدلا من الاستفادة من السلطة. هذا الامر يسهم في اعادة بناء الثقة بين المواطنين وحكومتهم، بحيث يعزز فكرة اتخاذ القرارات بناء على المصلحة الوطنية وليس على حساب مكاسب قصيرة الامد. ما نود التشديد والاضاءة عليه، هو رؤية الحكومة الحالية واستراتيجياتها لتحقيق الاصلاحات المطلوبة في مختلف المجالات.

"الامن العام" حاورت الوزيرين السابقين خالد قباني ودميانوس قطار.

قباني: هناك ارادة حقيقية للاصلاح والتغيير

■ ما اهمية تشكيل حكومة الاختصاص في لبنان في ظل الازمات الحالية التي يواجهها البلد؟

□ تأتي هذه الحكومة في وقت حساس، حيث يعاني لبنان من مجموعة من التحديات السياسية والاجتماعية التي تتطلب حلولا عاجلة وجذرية. اذ يمر في مرحلة دقيقة من تدهور اقتصادي وازمات متلاحقة على مختلف الصعد، مما جعل الحاجة الى اختصاصيين يتسمون بالكفاية. لذا، اصبح من الضروري ان يتولى السلطة ممثلون من اصحاب الخبرات، بحيث يكون تركيزهم منصبا على الحلول الفعالة للمشاكل المتراكمة. كما ان تشكيلها من خارج الاطر السياسية التقليدية، يعد خطوة اساسية لتحقيق التحول المنشود، ويعكس ارادة حقيقية في اصلاح الواقع المتدهور. فالهدف هنا ليس مجرد ادارة الازمات بل اعادة بناء المؤسسات الوطنية على اسس سليمة، بما يتناسب مع تطلعات الشعب اللبناني في التغيير والاستقرار.

■ هل ستستطيع الحكومة تحقيق النجاحات؟

□ يتوقف ذلك بشكل رئيسي على قدرتها في تجاوز التحديات الكبرى، ففي حين كانت الحكومات التي تلت الطائف في الماضي رهينة للتدخلات السياسية والحزبية، فان هذه الحكومة تميزت بإدخال شخصيات مستقلة، مما يسمح لها بالتركيز على القضايا الحقيقية بعيدا من الهيمنة على عملها. فنجاحها يتطلب منها تكريس مفهوم الحيادية واستقلال القرار، مع توجيه الجهود بشكل مباشر نحو القضايا الجوهرية، كإعادة الهيكلة الاقتصادية والاصلاحات في مختلف القطاعات. فاذا تمكنت من القيام بذلك، سيكون بامكانها تحقيق التقدم المنشود، وهو ما سيعيد لبنان الى مسار التنمية المستدامة.

■ ما هي التحديات التي قد تواجهها وتعرقل سير عملها؟

□ على الرغم من انها تضم نخبة من الكفايات، فانها ستواجه معوقات ضخمة تهدد قدرتها على النجاح، لعل ابرز ذلك الضغوط التي قد تمارس عليها من بعض القوى المحلية والاقليمية. رغم ذلك، فمن المهم ان تواصل الحفاظ على حيادها وموضوعيتها، ولا تتأثر بالمعوقات التي قد تقوض جهود الاصلاح. فعليها التعامل مع الوضع الاقتصادي المتدهور بجدية لرفع الغبن عن الناس، كذلك من الضروري اجراء التحسينات الجذرية في النظام المالي والمصرفي. من جهة اخرى، لا بد من التركيز على المصاعب الاجتماعية كالفقر والبطالة، ويجب ان تعتبر من اولوياتها. على الرغم من هذه المخاطر، فان الدعم الذي تتلقاه من دول عربية مثل المملكة العربية السعودية ودول أخرى، يشكل فرصة قوية للمضي قدما في تحقيق المطلوب وهو ما يجب ان تستغله بأأفضل صورة ممكنة. تمثل حكومة نواف سلام ثمرة تسوية سياسية كبيرة، وذلك لتحقيق التقدم في ملف الاصلاحات اللازمة لتحسين الوضعين الاقتصادي والاجتماعي في لبنان. في ظل الوضع السياسي المعقد، عليها ان تسعى الى تقديم حلول عملية

الوزير السابق الدكتور خالد قباني.

وواقعية، بعيدا من الانتماءات الحزبية الضيقة التي كانت تعرقل تقدم البلد. ما يجب الاضاءة عليه، هو ان خبرة الوزراء المتخصصين في مجالاتهم المختلفة، يتيح للحكومة العمل بشكل اكثر فعالية في معالجة القضايا الاساسية، لكن، سيكون عليها تحقيق التوازن بين التحديات الداخلية والخارجية لضمان الاستقرار، علما ان مهمتها تتطلب الكثير من الجهد والموارد. يضاف الى ذلك، الالتزام الكامل بالقرار 1701 الذي يفرض التهدئة الامنية ويحد من التصعيد العسكري على الحدود الجنوبية. هذه الامور تشكل عبئا كبيرا عليها، لذا يجب تضافر الجهود لتحقيق الامن المطلوب. هذه الحكومة هي للكفايات في الدرجة الاولى، وقد اشار رئيسها بنفسه الى ان هدفها الاساسي هو انقاذ لبنان من الازمة الحالية. لكن في الوقت عينه، يبقى التحدي الاكبر امامها هو كيفية النجاح في تنفيذ المطلوب، لأنه على الرغم من كونها انتقالية فلن تستمر سوى عام ونصف عام حتى موعد الانتخابات النيابية في الـ2026. فاذا لم تتمكن من ارساء روح التعاون والتضامن بين الوزراء، فقد تواجه مصير سابقتها، وهو الفشل في التعامل مع الملفات الكبرى.

■ ما هو الدور المزمع ان تلعبه الحكومة في معالجة الفقر والبطالة؟

□ ان هذين الموضوعين يفرضان تحديات كبيرة على المجتمع اللبناني. اما المهم حاليا فهي المطالبة بتوفير فرص عمل جديدة وتحسين الظروف المعيشية، خاصة في المناطق الاكثر فقرا. كذلك يجب عليها القيام بخلق بيئة ملائمة للنمو الاقتصادي، بحيث يتم التركيز على تعزيز القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية. فان المعالجة تتطلب تحسين جودة الحياة من خلال برامج اجتماعية تعليمية وصحية، مما يساهم في استقرار الوضع الداخلي وتخفيف الاحتقان على جميع المستويات. بالتالي، ان الجدية في التعاطي في هذا الملف، قد يساهم بشكل كبير في استعادة الثقة في مؤسسات الدولة، ويضع وطننا في مكانة مرموقة على الساحة الاقليمية والدولية.

> **على الحكومة التعاون مع المانحين الدوليين**

■ ما هو حجم الدعم الدولي للبنان في هذه المرحلة؟

□ اريد التشديد على ان البلد يحظى بدعم دولي كبير، وهذا يعكس اهتماما كبيرا لمساعدته على تجاوز ازماته. فهو يترجم على شكل مساعدات مالية ودعم سياسي، وتعاون اقتصادي مع مختلف الدول والمنظمات الحكومية. الا انه يجب توجيهه بشكل فعال من خلال التعاون الداخلي، بحيث يكون هناك تنسيق بين الحكومة اللبنانية والداعمين الدوليين لضمان تحقيق النتائج المرجوة. من ناحية اخرى، اذكر ان اللفتة العربية تجاهنا، خاصة من الدول الخليجية مثل المملكة العربية السعودية، تمثل عاملا حاسما في تعزيز الامان وتحقيق الاصلاحات، وهو ما يوفر فرصة ذهبية لاستعادة البلد لدوره الفاعل والريادي في المنطقة.

■ هل زرت رئيس الحكومة نواف سلام، وعلى ماذا اطلعك؟

□ قمت بزيارة رئيس الحكومة نواف سلام، واستطيع القول بكل ثقة انه يمتلك رؤية استراتيجية واضحة وفكرا عميقا في ما يخص القضايا الوطنية. فهو يتسم بتوجهات اصلاحية حقيقية، ولديه قدرة على اتخاذ القرارات التي تخدم مصلحة لبنان العليا بعيدا من الزواريب الضيقة. كما ان سيرته في مجالات عدة، خاصة في الملف القضائي، تؤكد قدرته على حل العقد بحنكة وهو يتمتع بعلاقة مهنية قوية مع جميع الاطراف مبنية على الاحترام المتبادل والرغبة في خدمة البلد اولا واخيرا. كذلك زرت رئيس الجمهورية ايضا ولمست منه اصرارا على التعاون مع الجميع للانقاذ، ولدي امل كبير في ان المرحلة المقبلة جيدة ومفيدة.

■ ما هو دورك في اللجنة الدستورية التي شكلها رئيس الجمهورية؟

□ يتمحور عملي على معالجة القضايا القانونية والدستورية التي تهمنا بشكل عام. اللجنة تسعى الى تقديم حلول دستورية لمختلف الامور العالقة وتدرس ملفاتها القانونية بدقة. ما اود التطرق اليه، هو استقلالية القضاء الذي يعتبر جزءا اساسيا من اي عملية اصلاح حقيقية في الدولة، لذا من الضروري وضع اسس فعالة لتحسين النظام القضائي وتعزيز حقوق المواطن. ما نصبو اليه جميعنا اليوم، يتطلب التعاون المستمر لضمان نجاح هذه المساعي. ◄

قطار: الحكومة فعالة ولديها دعم دولي

■ ما الذي يميز حكومة العهد الاولى؟

□ يميزها تكوينها كونها مؤلفة من مجموعة من الافراد الذين يتمتعون بتخصصات متعددة، مما يجعلها اكثر قدرة على التعامل مع التحديات الاقتصادية والسياسية. هناك اصحاب خبرة في الاعمال، اضافة الى مجموعة من الشخصيات التي لديها تجارب سابقة في الشأن العام، مما يعزز ايضا امكاناتها في اتخاذ قرارات استراتيجية. من جهة اخرى، هناك توازن في السلطات يساعد على تقديم حلول فعالة ويدعم الاستقرار، كما انها تعتمد بشكل اساسي على المساعدات الخارجية التي في امكانها انتشال اللبنانيين من ازمتهم.

■ كيف يمكن للحكومة ان تعمل في غياب الاحزاب عن التشكيلة الحكومية؟

□ لا شرط لوجود احزاب سياسية، لكن من البديهيات التنسيق بين افرادها الذي يعتبر من المسلمات. اكرر ان من ميزتها انها تسعى الى بناء جسور الامل بينها وبين المواطنين، وتعتمد على الدعم الخارجي، وهو ما يعزز قدرتها على تنفيذ ما تعهدت به. لكن في الوقت عينه، اقول ان وجود الاحزاب يبقى ضروريا لبناء نظام ديموقراطي مستقر وقوي. انا لا انكر التأثير الكبير للتيارات السياسية السابقة التي شاركت في العمل الحكومي، لكن مصلحة الوطن اليوم تقضي بحكومة خبراء لادارة شؤون الدولة ليتم التركيز على المهارة بدلا من الولاءات الحزبية. ان نجاح هذا النموذج يتطلب بشكل اساسي التوافق لضمان استقرار سياسي داخل البلد. اما الان، وبعد حيازتها الثقة المطلوبة، فقد ازدادت شرعيتها وقدرتها على التنفيذ.

■ الى اين تتجه الحكومة في الملف الاقتصادي؟

□ يعد الاصلاح الاقتصادي من الاولويات القصوى، لذا يجب ان تعمل الحكومة على معالجة الامور الرئيسية التي تواجه الناس مثل البطالة المرتفعة، التضخم الذي يؤثر

الوزير السابق الدكتور دميانوس قطار.

> **تحقيق الاستقرار السياسي يجذب الاستثمارات**

على القدرة الشرائية للمواطنين، والديون المتزايدة التي تثقل كاهل الدولة. لتحقيق ذلك، يجب تفعيل الطاقة الانتاجية في القطاعات الاساسية كالصناعة والزراعة والخدمات، حيث يمكن ان تساهم في خلق فرص عمل، وتقلل الاعتماد على الواردات، وتعزز الانتاج المحلي. كما ان تحقيق الاستقرار السياسي، يعد من العوامل الاساسية التي تساهم في جذب الاستثمارات الاجنبية، فعندما يستتب الوضع وتوضح الرؤية، فان ذلك يقلل من التوترات، ويساهم في حل الامور بشكل سلمي، كما يعزز الاطمئنان ويشجع الشركات والمستثمرين على ضخ اموالهم في السوق. وبالتالي، يرتبط ذلك ارتباطا وثيقا بتحقيق نمو مستدام، ويوفر بيئة مواتية للابتكار والتطور.

■ هل ستستطيع الحكومة الايفاء بوعودها وتنفيذ التزاماتها؟

□ تعتمد قدرة الحكومة على تنفيذ المطلوب على مجموعة من العوامل: الارادة السياسية، والتعاون مع الجميع الذي سيساعد في تسريع العملية. اضف الى ذلك، فان دعم البنك الدولي او الدول الكبرى، كبير في توفير التمويل لاجراء كل ما يلزم، بدءا من اعادة الاعمار وصولا الى حل الازمة الاقتصادية التي عصفت بلبنان. كما اريد التأكيد ايضا على ان التدابير الفعالة يجب ان تتابع بشكل حثيث لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه وفق جدول زمني محدد. لنجاح مهمتها في المجالات كافة، عليها استعادة الصدقية التي تعتبر امرا حيويا لنجاحها على جميع المستويات. ما اود الاشارة اليه الى ان عمر الحكومة قصير جدا، لكنها تستطيع وضع الخطوط العريضة والسير في طريق التغيير.